

في فتاواه قال القزويني هذا الغناء وضرب الغضير في الرقص
 حرام بالإجماع عند مالك والشافعي وأحمد في مواضع من كتابه
 وسنة الطائفة أحمد النسوي حرم منه وأبى فتوى شيخنا للإسلام
 جلال الملة والدين الكيلولة أن يستعمل هذا الرقص كافر ولما علم
 أن حرمه بالإجماع لم يفر من حرمه ولا شجرتنا في كفايته
 كغيره فيهم بقوله عليهم السلام ولما علموا أن الغناء واللامم الحرام
 أيضا أشد من ذلك انتهى قلت من لنا تصانف ورواية واستقامة
 طبعه أذاعة فيص سوية زمانا في المساجد والدعوات بالحان
 ونغفات مختلفاتهم المرده أهل البراهمة والزيوس الزمان العموم
 والمستدعة الطغاة لا يعرفون الطهارة والقراءة والحلال والحريم
 بل لا يعرفون الامان والبلاد لهم زعيقا ورواها في شبهة نورا
 للبرار سيد لونه كلامه تتعا ويغترون ذكر الله تعالى في كل وقت
 بالفاخرهم وله وهذا ياتون كبرية مثل حياي وهوى وهي صيايقوا
 لا محالة هؤلاء اتخذوا منهم لربوا ولعبوا وأنه لم يكن له عمارته
 بالفتوة وعلم يقصلي بحالهم فالويل للقضا والمكارم حيا في قوله
 هذا وشاهدوه ولا يشكرون ولا يعترفون مع هذه بهم عليهم
 بل يخافون منهم ويلتفتون اليهم الذم كقربا ما تعودوا وعلى
 جنونهم جاتر إذا كان بادب وسكون أعضاء بلا حن ولا تقن
 وأما حريم الراس فمنه وبره تحمقا لمعنى التقى والاشابات

الليس تعلق بأحدنا فيهم
 بل نصب الشرح في بيان
 للأفوال والأفعال في
 حكم ذلك هل

جواب
 إذا رأى

على ليس في حق التبرك المكنة ورواية الحسن بن
 الأشعث ورواية السجادة والنجديين وكما أن قوله تعالى
 على من السجدة فالصلاة والتشهد عند كل ركعة في الصلاة
 الروي عن صاحب السجدة المكنة في كل ركعة من الصلاة
 مع نية التيقن وهو يتحقق هذا التيقن في كل ركعة
 مع نية التيقن وهو يتحقق هذا التيقن في كل ركعة

في لاله إلا الله فالنظير الغالب جواز بل استحبابه إذا كان مع
 النية الصالحة فيخرج عن حد العبث والعبث فكونه فعلا لا
 على التوحيد معارنا للقول الدال عليه فيكون كغيره كالتين واصل
 وضع الحسنة في الصلوة في التشهد عند أشهد لا اله إلا الله
 وقد روى في الصحاح عنه التبع عم لغة الصلوة موضع سكونه ورو
 فارح في كون فيها الالتفات **ومنها** كشف العورة عند غيره الأبعد
 وقد عرفت أفت العين وفي الحلو أيضا الأبعد مطلق العانة **والفصل**
 في زمانه بسبب والتخبر والاستحباب والتدوير بقدر الحاجة **ومنها**
 ليس الحبرود الذهب الفضة سوى أرفع اصابع للزركون بالفاو صبا
 غير أن الأثر في الضيق يكون على اللبس الذي لم يمتدح في حكم
 الخالص لأنه الحبر واما العنود والاضطجاع ونوشه في أن
 هذا لا مام خلافا لهما ويكون أن يلبس الرجال الشبه المصنوعة
 بالمعصر والزيفان والدرس واليكن تحلية المنطقه وحامل
 السيف بالفضة وكبره بالذهب كبره الحرة طسح العرق واللامم
 ان كانت صنفونه لا تدليل الكبر وكبره ستر الحط بالبتود و
 نحوها للزينة لا للحر والبرود ولا بأس بأن يكون في بيت الرجل
 ثياب ديباج لليبس واواك من الذهب والفضة للزينة اللال
 والشرب كزفة الخلد واما نظير الثوب المماخت الكعب
 فان كان كبيرا فمكروه ونحوها والآ تنزدها واما لبس الثياب

وكذا الزكوة مع الثياب مثل كفن من بالنسبة المكروه
 من قدره يعول إلا الله أنه حرام
 سوا ذلك في التفتيح والاحتياط

بعضه ليس حرم الأثر من الأفعال الأخرى في حلاله
 وأما هذا فلا يملك من حرمه ولا يملك من حرمه ولا يملك من حرمه
 من غير ذلك في بعضه وطبقه عند البعض هو الصحيح
 من غير ذلك في بعضه وطبقه عند البعض هو الصحيح
 من غير ذلك في بعضه وطبقه عند البعض هو الصحيح

وهو عند البعض إذا كانت ككبره مطلقا وآثاره
 الأثر في الحال والحسن

فإن كان ككبره مطلقا وآثاره
 الأثر في الحال والحسن